

وقال إن "مؤسسات حماس في الضفة ما زالت مغلقة وهناك عدد كبير من المعتقلين ولا زالت الاستدعاءات مستمرة ويمنع التظاهر والمسيرات وحرية التعبير ممنوعة، فكل هذه المسائل تعكس حقيقة أجواء المصالحة". وتساءل "هذه المظاهر الوحشية لماذا تغيب؟ ليشعر ابن فتح بأن ابن حماس يدافع عن حقه في التعبير وكذلك ابن حماس يشعر بأن ابن فتح يدافع عن حقه في التعبير والحرية وغيرها من الحقوق الأساسية، هذا ما نريد أن نصل إليه، وبالتالي كان الحديث الأبرز في هذا الاجتماع هو عن المعتقلين وهذه الأجواء".

وأضاف "وجدنا أن المسؤولية متبادلة، وما وجدناه من تعامل في قضية المعتقلين السياسيين لم نجد في أي جلسة سابقة"، مؤكداً أن "الشعور والتعامل من قبل وفد فتح بعيد عن ما وقعناه لحل قضية المعتقلين السياسيين، لذلك كان يجب فوراً أن تتغير هذه الصورة".

وتابع: "لقد حصل تقدم مهم في هذه الجولة وقد تبادلنا قوائم المعتقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولماذا كل منهم معتقل، وكان ولا زال موقفنا واضحاً أن الحركة ستفرج عن أي معتقل على أن تتحمل مسؤولية الجرم الذي قد يرتكبه وكذلك في الضفة الغربية".

وتوقع أن ملف المعتقلين سيتم إغلاقه خلال الأسبوع المقبل.

(.....)

وثيقة رقم 158 :

مقابلة مع محمد دحلان حول قرار فصله من حركة فتح¹⁵⁸ [مقتطفات]

21 حزيران/ يونيو 2011

• قلت في رسالتك إلى اللجنة المركزية لفتح، أن الرئيس عباس يسعى لاستبعادك بأي طريقة كانت وبأي ثمن معتقداً بأن الحركة ستقويه ضد الفراغ السياسي.. فما هو سبب هذا الخلاف الذي بدأ يتسع نطاقه إلى هذا الحد، لا سيما وأنت قلت أن "القضية بيني وبين أبو مازن شخصية بامتياز؟"

- نعم هذا صحيح، من وجهة نظر أبو مازن القضية شخصية، وهي بدأت عندما اتهمني بأي آني على ذكر أبنائه وأشتمهم. ولكنني أوضحت الأمر لأعضاء اللجنة المركزية واعتقدت في حينها أن الأمر انتهى. لكن أبو مازن قام بالعديد من الإجراءات "التعسفية"، منها سحب الحراسات التي كانت تؤمن مكتبي ومعاينة من تربطهم علاقة شخصية بي.. إجراءات كثيرة لا تليق بمكانته ولا بمكانتي.

ثم تطور الموقف من خلاف شخصي إلى قائمة اتهامات لا يقبلها عقل أو منطق، قضايا إخفاقات سياسية وإخفاقات في المفاوضات وقضايا مالية وجرائم قتل منذ الانتفاضة الأولى، انتهت بسفينة السلاح لليبيا.

كل شيء يوحي بأن أمر استبعادي وإقصائي كان مخططاً منذ البداية.

طبعاً، بدأ الأمر بتشكيل "لجنة استماع" إلى إفادتي، ثم تشكيل "لجنة تحقيق"، ثم توسيع لجنة التحقيق وتوسيع لائحة الاتهامات. وبالمقابل، أنا امتنعت عن طرق باب الموضوع في وسائل الإعلام والتزمت بالهدوء، حفاظاً مني على وحدة الحركة وتلبية لرغبة أصدقاء لي في العمل السياسي والوطني، وكذلك استجابة لرغبة الأخوة في مصر الذين كان لهم دور كبير في التوسط بيني وبين أبو مازن.

امتثلت لكافة لجان التحقيق، وأجبت على استفساراتهم جميعها، وصرحت مراراً بأنني جاهز لأجيب على كل الاستفسارات.

على أي حال، قدمت رسالة واضحة للجنة المركزية سجلت خلالها ملاحظاتي على أداء أبو مازن في الملف الأمني وملفات أخرى، وطالبت بالكشف عن أموال الشعب الفلسطيني وأوجه صرف تلك الأموال أمام اللجنة، إلا أن أبو مازن رفض ذلك، وقال لي: "لا دخل لك أنت في هذا".

قلت في رسالتي إن صندوق الاستثمار الفلسطيني على سبيل المثال، وهو مؤسسة وطنية اقتصادية، كان مسجلاً باسم منظمة التحرير والسلطة الوطنية، ولا أحد يعرف عنة شيئاً لا الحكومة ولا المنظمة ولا "فتح" ولا السلطة. وأشارت إلى أن الرئيس الراحل ياسر عرفات ترك في الصندوق مليار و362 مليون دولار.

• ما هي خطواتك المقبلة بعد صدور قرار فصلك من اللجنة المركزية لـ"فتح"؟

- أولاً: قرار الفصل غير قانوني ومخالف لأنظمة ولوائح الحركة ويشكل تعدياً صارخاً على القانون الأساسي لـ"فتح"، لأن قرار الفصل هو من صلاحيات المجلس الثوري للحركة بأغلبية ثلثي الأعضاء وليس من صلاحيات اللجنة المركزية ولا أبو مازن، وحتى التصويت الذي جرى في اللجنة المركزية هو من حيث المبدأ غير قانوني. كما أن مؤتمر الحركة العام السادس، الذي شارك فيه قرابة 2000 كادر فتحاوي، يمثلون كافة أوجه العمل التنظيمي والأطر الفتحاوية في مختلف أنحاء العالم، هو من منحي الثقة بانتخابي عضواً في اللجنة المركزية رداً على حملة "حماس" المحمومة ضدي.

ثانياً: سلكت كافة الطرق الشرعية والرسمية منذ البداية.. وسأتابع الإجراءات القانونية والتنظيمية لنقض هذا القرار.. وللعلم لم يكن هناك لائحة اتهام ثابتة ضدي، في كل مرة كانت تُقدم اتهامات جديدة لإطالة أمد الإجراءات، ما عكس نوايا مبيتة واضحة لاستبعادي، لأن المعركة معي ستشكل قوة لأبو مازن في مواجهة الفراغ السياسي الشامل كما أوهمه مستشاروه، وبالتالي تقديمي لأكون "كبش فداء" عن الإخفاقات السياسية والتنظيمية والمالية.

وبالمناسبة قرار فصلي، اتخذ منذ 10 شهور، علمت أثناء فترة التحقيق بقرار تجميد حضوري واجتماعات اللجنة المركزية من الإعلام. ثم أخيراً علمت بقرار اللجنة المركزية فصلي من الحركة. وأكرر أنني لم أتلق أيه معلومات عن التهم الموجهة ضدي.

وقد عرض علي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد عبر المجلس الثوري لحركة فتح سمير المشهراوي الاستقالة مقابل إسقاط التهم الملفقة ضدي، وانتهاء التحقيق وإغلاق الملف نهائياً، بناء على اقتراح قدمه عضو اللجنة المركزية صائب عريقات بعد انتهاء التصويت المخالف للقوانين بفصلي. ووافق أبو مازن على الاقتراح، وعندما سأله المشهراوي: هل هذا يعني أن استقالة دحلان يترتب عليها انتهاء التحقيق وإغلاق الملف؟، أجاب الأحمد بنعم.

بالطبع، رفضت هذا العرض لأنني باقى في "فتح" ولن أخرج منها.. فهي بيتنا وبيت كل وطني فلسطيني. كما أن لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية في المجلس الثوري اعتبرت أن قرار اللجنة المركزية "تسفي وخاطئ وغير قانوني". كما أنها طالبت بالتراجع عن قرار الفصل نتيجة لـ"تداعياته الخطيرة".

أنا في "فتح" ولن أبرحها أو أغادرها، أطمئن الجميع.. وسأحافظ على وحدة الحركة ولن أسمح بانقسامها.. ويجب أن لا يعبر أحد بغضب كردة فعل على هذا القرار الذي اعتبره وكأنه لم يكن.

• كشفت مصادر في المجلس المركزي لمنظمة التحرير أن المجلس الاستشاري لـ"فتح"، الذي شكلته اللجنة المركزية أواخر العام الماضي ويضم أعضاء اللجنة المركزية السابقة إضافة لأعضاء من المجلس الثوري السابق، ألغي ولم يعد قائماً.. فما رأيك في ذلك؟ وما مدى تأثيره على التوتر الداخلي والضغط الخارجي الذي تعيشه الحركة؟

- لا علم لي بذلك، فالسؤال يوجه إلى قيادة الحركة. المجلس الاستشاري تم تشكيله من أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري السابقين إضافة لعدد من الكادر، وعقد جلسته الأولى وحصل خلاف عند انتخاب رئيساً له، ثم انتخب مكتباً لرئاسته ولم يعقد بعد ذلك. وبالمناسبة، المجلس الاستشاري مهمته استشارية وليس لديه صلاحيات، ويدعى لتقديم استشارة في قضية محددة تحال إليه من اللجنة المركزية ليقدّم استشارة بصددها.

• ماهي رؤيتك لمستقبل حركة فتح في ظل كل التطورات الجارية؟ وما مدى تأثير ذلك على تنفيذ التزامات السلطة الوطنية، لا سيما الخاصة بنود اتفاقيات السلام؟

- الحركة رغم ما حصل ورغم دفعها للانقسام ستبقى موحدة، وما جرى لن يؤدي إلى أية انقسامات أو انشطارات أو حتى استقالات. ولكن يجب أن نعيد الاعتبار لمكانة الحركة على أساس الشراكة والقيادة الجماعية، كما أن الأوان لنعيد الاعتبار للعمل السياسي والتنظيمي المجرد من التفرد والمتمثل لقواعد النقد البناء والرقابة وحرية الكلمة والالتزام بالقرارات لا إهمالها.

ورغم ذلك نحن ذاهبون إلى انتخابات مصيرية على مستوى السلطة والمنظمة، وكل ما حصل لن يؤثر على تنفيذ السلطة الوطنية لالتزاماتها رغم أن مسار المفاوضات معطل، فضلاً عن غياب الاستراتيجية التي تشكل إجماعاً وطنياً في مواجهة مخططات الاحتلال.

(.....)